

عطفاً على بيانه الأول، أصدر "المركز المدني للمبادرة الوطنية" البيان الآتي نصّه، تحت شعار:

**"الشعب يريد إقامة النظام: شاركوا في الاحتجاج بكل وسيلة قانونية، شعبية أو قضائية"**

المطلوب من النيابة العامة التمييزية التحرك الفوري لمواجهة تهديد النظام العام لجهة السلامة الصحية. وهو التهديد المنتقل إلى النظام العام لجهة السلامة الأمنية والاستقرار، بنتيجة معاندة سلطات الأمر الواقع، ولجئها إلى استخدام العنف المفرط، وافتعال الشعب. ولا حاجة إلى إخبار خاص، فالظاهر لكل واحد إخبار جدي عاميكي في تحديد كل مسؤول وكل مسؤولية.

قد يقال: من المستبعد أن تتحرك هذه النيابة العامة. إجابتنا: يكون علينا إذاً أن نطلب من التفتيش القضائي أن يتحرك.

قد يُقال: التفتيش القضائي لن يتحرك، وإذا تحرك أو لم يتحرك فلا جدوى من تحركه الآن أو غداً. إجابتنا: هل نحن إذاً في حارة " كل من يده إله" المتظاهرون شأنهم الاحتجاج طلباً للحل وليس تقديم الحل.

قد يُقال: هناك خطة رفضها المحتجون. إجابتنا: لا وجود لتلك الخطة إلا في وسائل الإعلام. وهل موافقة المحتجين شرط للشروع في تنفيذها طالما أن الخطر إنما هو خطر داهم؟

ما العمل إذاً؟

من كان صادقاً ويريد الحفاظ على النظام العام عليه أن يشارك في الاحتجاج والتحرك بكل وسيلة قانونية ممكنة، وفي مواجهة كل سلطة أمنية أو سياسية أو قضائية. وفي ذلك يكون حل المشكلة، لا بخوف المواطن الصادق أو بوقوعه في التخويف.

ومن هو ساكت على الحق فالقول فيه إنه شيطان أخرس.

أما من هو فاسد متسلط أو شريك في الفساد والتسلط فكف شرّ يده ولسانه لا يكون إلا بالمحاسبة فالعقاب. وإنه ليوم قريب كلما اقترب اللبنايون من الموقف الشعبي الوطني المطاوب.

المطلوب هو إقامة النظام وليس السكوت على لا نظام سلطات الأمر الواقع.

وهل كانت نتيجة السكوت والإذعان لسلطات الأمر الواقع سوى هذه النفايات وهذا الإفلاس وهذا الانحلال؟

أيها اللبنايون

شاركوا في الاحتجاج بكل وسيلة قانونية، شعبية أو قضائية.